



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



البؤر الداخلية للنزاع كبواعث للتهديد

Internal Conflict Epicentres as Threat Generators

حسام حمزة*¹

¹المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر.

Key words:

Internal Conflict Epicenters
Threats
Threat Generators
Threat Entities
Security.

Abstract

Conflicts do not only lead to immediate human suffering, but they also give rise to a set of latent and manifest security threats that spread over a larger space once the violent conflict subsides. This article aims at exploring and identifying the impact of internal conflict epicentres on security threats' engenderment and aggravation using a comparative method. This study demonstrated that the impact of conflict epicentres on threat engenderment is manifested in three essential effects. Firstly, considering the internal conflict epicentres as lawless structural systems with the absence of transparency and deterrence, they become favorable environments to attract threatened entities and facilitate their activity and legitimacy building in an inconsistent way with state law. Secondly, due to their systemic characteristics, internal repercussions of conflict epicentres lead to weakening the central core that monopolizes legitimate violence and provoke a dynamic degradation of government efficiency at all levels; particularly security, judicial and economic ones. This second effect emerged from two dynamics: the first is engendering greater potential for chaos, and the second is provoking the internal security dilemma. Lastly, chaotic contexts afford opportunities to threatened entities to build value and symbolic systems based upon violent conflict ideas among populations under their control.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2021-04-19

القبول: 2021-05-02

الكلمات المفتاحية:

البؤر الداخلية
للنزاع.
التهديدات الأمنية.
بواعث التهديد.
الكيانات المهددة.
الأمّن.

لا تؤدي النزاعات إلى معاناة فورية للبشر فحسب، بل تنبعث عنها أيضاً حزمة من التهديدات الأمنية الكامنة والظاهرة تنتشر على مساحة أكبر وتستمر طويلاً بعد خمود النزاع العنيف. تصبو هذه المقالة إلى استكشاف وتبيين أثر البؤر الداخلية للنزاع في انبعث التهديدات الأمنية وتفاقمها باستخدام منهج مقارنة. ولقد أثبتت الدراسة أن أثر البؤر الداخلية للنزاع في بعث التهديد يتجسد في ثلاث مفاعيل أساسية: أولاً، باعتبار البؤر الداخلية للنزاع أنساقاً بنوية تغيب فيها الشفافية وتتميز بتراجع سلطة القانون والردع فإنها تصبح بيئات مواتية لاستقطاب الكيانات المهددة تسهل عليها النشاط وبناء شرعيتها بطريقة متضاربة مع قانون الدولة. ثانياً، وبالنظر إلى خصائصها النسقية، تؤدي الإفرازات الداخلية لبؤر النزاع إلى إضعاف النواة المركزية المحكرة للعنف المشروع، كما تؤسس لحركية ترد في الفعالية الحكومية على جميع المستويات؛ لاسيما الأمنية والقضائية والاقتصادية، وينبثق المفعول الثاني عن حركيتين: الأولى هي إيجاد قابلية أكبر للفوضى، والثانية هي بعث المعضلة الأمنية داخلياً. أخيراً، تمنح السياقات الفوضوية ضمن البؤر الداخلية للنزاع فرصاً للكيانات المهددة؛ لاسيما الإرهابية، لبناء منظومات قيمية ورمزية قوامها أفكار الصراع العنيف في أوساط السكان المخضعين لسيطرتها.

1. مقدمة

الذي وضعه يوهان غالتونغ وهي: صنع السلم، حفظ السلم وبناء السلم. وكلما كان النزاع معقداً في أسبابه ومستوياته وينطوي على درجات عالية من عوامل التناقض بين أطرافه ورهاناتها، فإن احتمالية اللجوء إلى العنف لحسمه تتصاعد، وبالتواكب، يصعب - ويتعذر أحياناً كثيرة - إيجاد حل جذري له، ذاك الحل المأمول الذي لا يكتفي بمجرد وقف التظاهرات العنيفة للنزاع والمواجهات المسلحة التي تتخلله بل يعمل على تقويض مسبباته ومحرّكاته على نحو يحول دون نشوبه مرةً أخرى. بيد أن عمق كثير من النزاعات وتعدد أسبابها يُجهض الحلول التي تتوخى إيجاد صيغ للتسوية تُنهي حالة العداء المستحكم بين الأطراف المتنازعة، فيصبح لا مفرّ من الاكتفاء بحلول مُرضية ظرفياً فقط، سطحية نسبياً، توقف حالات الضرر غير الممكن تحملها ولا تقضي على النزاع من جذوره بل تكفي بالنزول به في سلم العنف، أو تخفّف منه، أو تمنعه (Kurian, 2011, p. 295).

ولأن النزاعات في زمن العولمة تتسم بشدة تعقيدها، فإن الاكتفاء بالتسويات السطحية صار العملية الأكثر رواجاً في السياسات الدولية. فلنقل أن حل النزاع صار على الأغلب يتوقف عند حدّ صنع السلام في سلم غالتونغ المذكورة أعلاه، وهنا تبرز نزاعات مثل النزاع في شمال مالي، في الكونغو الديمقراطية، وفي جنوب السودان كأمثلة جيدة عن هذا. وإن كان الوجه الإيجابي لهذا النمط من الحلول يتجسد في وقف التظاهرات العنيفة والمتوحّشة للنزاعات، فإنه بالموازاة يعمل على نقل النزاع من حالة الاشتعال إلى حالة الكمون حين يعمل على إخماد ما ينطوي عليه من مواجهات مباشرة، أو يؤدي إلى تغيير في طبيعة العنف؛ من عنف فيزيولوجي إلى عنف بنيوي، وبهذا تتحوّل العلاقة بين أطراف النزاع من حالة الصدام المباشر إلى حالة من اللأمن والسلم الحذر يسودها التوجّس المتبادل بين الأطراف والاستعداد الدائم لعودة المواجهة المسلحة، فتتفشّى في المحصلة "بؤر النزاع" التي ليست في الحقيقة سوى وضعيّة تعقب النزاع ونتيجةً بنيويّة لتحوّل في طبيعته بعد زوال مظاهره العنيفة؛ إمّا لأنّه خضع لعملية تسوية أو لأسباب أخرى أدّت إلى خموده.

وإن كان هذا التحوّل في الحقيقة هو السبب الأصلي الذي ينتج لنا البؤر الداخلية للنزاع فإنه ليس السمة الوحيدة لها لأن الأخيرة تتسم بسمات أخرى بارزة دونها لا يمكن الحديث عن بؤر نزاع داخلية:

أ. عنصر الزمن: لا تتشكّل البؤر الداخلية للنزاع إلا إذا استمرّ العداء والتضاد في الإرادات بين الأطراف المتنازعة لفترات طويلة ممتدة في الزمن؛ حتّى بعد زوال المظاهر العنيفة للمواجهات بين أطرافه، ذلك أن الفشل في تسوية النزاع على نحو يزيل مسبباته يُمدّد في عمر العداء بين الأطراف المتعادية فيستحيل مزمناً مع مرور الزمن. يحصل هذا بالأساس في النزاعات التي يكون أصل العداء بين أطرافها عوامل قومية أو عرقية أو دينية أو طائفية، فيكون الحل الأقرب هو التعايش مع هذا العداء والتراجع عن

اختلاف حول كون النزاعات المسلحة الداخلية - وهي في حالة اشتعال - هي مصدر لحزمة مركبة من التهديدات الأمنية الصلبة والوجودية، ليس بالنسبة للدولة فحسب بل لكل الوحدات المرجعية الأمنية الأخرى؛ أي الأفراد والجماعات. بيد أن الملاحظ لوضعيات ما بعد خمود النزاع يرى بأنها لا تكفّ عن بعث التهديد، ذلك أن الفشل في إيجاد حل نهائي ينهي نزوع الأطراف إلى التنازع من جذوره ويحول دون انبعائه مرةً أخرى يؤسّس لمعطى بنيوي وأمني جديد تنشأ عنه بؤر النزاع الداخلية. إن الملاحظ للأنساق الداخلية التي تسود هذه الأخيرة يكشف بأنها تشترك في سمات الضعف الدولي، الخلل الوظيفي للمؤسسات، تراجع سلطان القانون وتضعف الحوكمة، فضلاً عن سمات بنيوية أخرى حين تلتقي جميعها تنشأ عنها منظومات فرعية موازية لبعث التهديدات اللاتماثلية واحتضان الكيانات المهددة، ناهيك عن الإرباك الذي تسببه للدولة في التعاطي مع انعكاساتها بالنظر إلى خصوصياتها البنيوية والأمنية.

انطلاقاً من هذه الملاحظات، نتوخى من هذه المقالة الإجابة عن السؤال المحوري التالي: كيف تعمل بؤر النزاع الداخلية على إيجاد السياقات والأنساق الباعثة للتهديدات الأمنية؟ للإجابة عن هذا السؤال، سنعمل على استكشاف طبيعة التهديدات المنبعثة عن هذه البؤر وخصوصياتها وحجم امتدادها وانعكاساتها بعد أن نمتعن مفهوم البؤر الداخلية للنزاع ونحدّد الفروق بينه وبين المفاهيم المجاورة له. إننا عبر هذا نصل إلى اختبار فرضية مفادها أن النسق البنيوي الداخلي لبؤر النزاع يمنح فرصاً موازية لنشاط الكيانات دون - الدولتية المهددة، وإن السمات الخاصة بهذا النسق هي ما أسّس لعلاقة "التواء" بين التهديدات الأمنية وبؤر النزاع. ضمن هذا التصوّر، ستتضمن مقالتنا تفصيلاً في المفاعيل الرئيسة لبؤر النزاع المجسدة للارتباط المذكور، كما ستحتوي أمثلة تعضد استنتاجاتنا متى تطلب الأمر.

2. سمات البؤر الداخلية للنزاع

في السياسات الدولية، يتراوح النزاع الداخلي في سلم العنف بين الخلاف البسيط السلمي من جهة، والإبادات الجماعية التي تستخدم فيها أساليب العنف والقتل الأكثر ضراوة من جهة أخرى. ومعلوم أن النزاع يكون داخلياً حين ينشأ داخل الحدود الجغرافية لدولة ما بين كيانات دون دولتية منظّمة ضد بعضها البعض، أو بين هذه الكيانات (أو كيان واحد) ضد الحكومة المركزية و سياساتها، أو لغاية السيطرة على جزء من الإقليم (Badie, 2011, p. 264). في المقابل، فإن حل النزاع هو "عملية إنهاء النزاع بين مختلف أطرافه عبر إزالة أسبابه ومظاهره وتحييد مصادر عدم التوافق في مواقفها" (Kurian, 2011, p. 297)، وفقاً لتصوّر ويليام زارتمان (William Zartman)، عبر التدرّج في مراحل سلم التسوية

في السيطرة أو تحقيق الانتقام" (دورتي و بالستغراف، 1985، صفحة 247)؛ حالة تسبق النزاع المسلح على العموم وكثيرا ما ترافق انفجاره، وأسبابها هي في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، فإن استحالة التوتر تعارضا فعلياً وصريحاً وجهوداً متبادلة من الأطراف المتعارضة للتأثير على بعضها البعض أصبح نزاعاً. ويختلف التوتر الذي يسود بؤر النزاع عن التوتر السابق لها في كونه حالة تعقب المواجهات التي تصاحب اشتعال النزاع، وإن كان في طبيعته يتميز بالسمات نفسها التي تتميز التوتر السابق للنزاع فإنه يختلف عنه في كون المواجهة العنيفة المباشرة بين الأطراف السابقين للنزاع تصبح مرجحة أكثر.

6. في حالات بؤر النزاع تعيش الأطراف المتنازعة في حالة من الخوف، فهي بهذا حالات لفقدان الدول لأمنها الصلب واللين، وهي حالة تنتقل استتباعاً لتمسّ الوحدات المرجعية الأخرى للأمن (المجموعات، الأفراد).

إنّ التقاء كل هذه المظاهر يفرض لنا بؤرة نزاع داخلية، ويمكننا أن نقرر استناداً إلى ما سبق بأنّ بؤر النزاع الداخلية هي وضعيات نزاع داخلية كامنة ومستديمة تنشأ داخل نطاقات جغرافية محدودة تتميز بتراجع لسلطة الدولة داخلها وبغياب نسبي - أو مطلق - لسيادة القانون. تُفقد هذه الوضعيات الوحدات المتأثرة بها أمنها، وتنتج أساساً عن التحول في طبيعة النزاع ونوع العنف الموظف فيه، وقد تتخللها مواجهات مسلحة محدودة ومتقطعة بين الأطراف المتنازعة بسبب الشك وعدم الثقة (Mis-trust) الناجمان عن استمرار التعارض الفعلي في إراداتها وأهدافها.

3. البؤر الداخلية للنزاع وبعض المفاهيم المجاورة

هذه السمات المميزة للبؤر الداخلية للنزاع تجعلها تتقاطع مع ظواهر أخرى باعثة للتهديد وردت في بعض الأدبيات الأمنية. من هذه الظواهر تلك التي أطلق عليها الأستاذ غيرمو أودونيل مصطلح "الفضاءات البنية" (Brown areas)، وهي مناطق "تنتمي إلى إقليم الدولة تتميز بحالة من الضعف أو الغياب الوظيفي الكلي للحكومة المركزية ولسيطرتها على الإقليم" (O'Donnel, 1993, p. 1359)، وتنتج هذه الحالة أساساً عن حركات تمرد من فواعل معادية للسلطة المركزية، و/أو لا تعترف بها، تنخرط في عمليات غير شرعية لخصخصة القوة كمحصلة لرفضها لاحتكار الدولة لها. وقد ارتكزت الأستاذة لوريتا نابوليوني على هذا المفهوم لاحقاً للتأسيس لمفهوم "الفضاءات الفاشلة" (Failed Areas) داخل "الدول الهشة" (Weak States) أين تسود الفوضى وتتوقف السلطة المركزية عن ممارسة أي سلطة أو تطبيق إقليمي" (Napoleoni, 2004, p. 187).

ولا يختلف هذان المفهومان عن مفهوم "الثقوب السوداء" (Black Holes) المستعمل في عدد من الأدبيات الأمنية للإشارة إلى حالات الانفلات الأمني والشغور السلطوي في

فكرة حله نظراً لشبه استحالة. وإن كان هذا الحل هو الأنسب والأمكن لوقف العنف والقتل فإنه في المقابل يدخل النزاع في حالة من الكمون ويظل في عمره ويحول مناطق انتشاره إلى بؤر نزاع.

ب. تنشأ البؤر الداخلية للنزاع في نطاقات جغرافية محدودة الامتداد مشكّلةً بذلك نظاماً فرعياً فيه تمرّد على النظام الذي يسري على باقي إقليم الدولة. ويتحدّد المجال الجغرافي لبؤرة النزاع أساساً ضمن الحدود الجغرافية التي تنشأ داخلها الكيانات المتنازعة و/أو تسيطر عليها، فإن كان النزاع في أصله بين كيان دون دولتي مع الحكومة المركزية فإن البؤرة تتحدّد جغرافياً بالنطاق الجغرافي الذي ينشط فيه و/أو يسيطر عليه الكيان المتمرد، وبذا تكون حدود البؤرة متحركة؛ قد تتوسّع كما قد تقلص تبعاً لتوسّع وتقلص مجال نفوذ الأطراف المتنازعة.

ج. تراجع سلطة الدولة نتيجة الإفلات التام أو النسبي من قواعد النظام وقيود القانون التي تفرضها السلطة المركزية. بتعبير آخر، يتميز النطاق الجغرافي لبؤرة النزاع بتراجع لسلطة الدولة داخله واهتزاز احتكارها للإكراه المادي المشروع، أو ما يعرف بالخاصية الفيبرية (Weberian Characteristic) للدولة، سواء كانت طرفاً في النزاع أو وقع النزاع داخل إقليمها، وتكون النتيجة تضعف النظام العام الضامن لأمن الأفراد أو تقويضه كلياً داخل المجال الجغرافي لبؤرة النزاع كنتيجة لضعف قوة المؤسسات التي تحميه. وينتقل هذا الضعف ليؤثر على القدرة الوظيفية للدولة، فتغدو بسببه عاجزة عن الاضطلاع بأعبائها التنموية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل بؤرة النزاع.

د. طغيان العداء وعدم اليقين في النوايا السلمية للعدو بحكم استمرار التعارض الفعلي في إرادات الأطراف المتنازعة. ففي بؤر النزاع، يمكن أن يحصل الانزلاق نحو العنف في أي لحظة، لذا فإنّ المبدأ الذي يحكم الأطراف المتنازعة هو مبدأ المساعدة الذاتية (Self-help). ومعلوم أنّ اعتماد المبدأ الأخير في تصوّر الأطراف المتنازعة لسلوكاتها يفرض حالة من عدم اليقين ومن الاستعداد الدائم لعودة المواجهات المسلحة وعدم الثقة في السلطة المركزية؛ التي تعتبر الطرف المضطلع بواجب الحماية والتأمين، وبالتالي يسيطر الانشغال بأفاق الحرب على مدركات الأطراف المتعادية فتتخرب بسببها في ديناميكية تحضر غير متوقّفة لتحديد أيّ تهديد محتمل وزيادة درجة شعورها بالأمن.

هـ. بؤر النزاع الداخلية ليست حالات سلم دائم ولا هي حرب مؤكدة. إنها حالة من السلم الحرج أو "السليبي" (Negative Peace) كما يسميه غالتونغ (Galtung, 1996, pp. 167)، الذي تتخلله مواجهات مسلحة متقطعة ومحدودة تقترب جداً من حالة التوتر. ومعروف بأنّ التوتر هو "حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، أو ربّما الرغبة

علاوةً على هذا، يبرز اختلاف جوهري آخر بين المفاهيم المذكورة ومفهوم البؤر الداخلية للنزاع. إذ نسجل إقراراً مشتركاً بأنّ الهشاشة الدولية شرط تكويني في كلّ من "الفضاءات الفاشلة" و"الفضاءات البنية" و"الثقوب السوداء" التي لا نتصور وجودها في غيابها، على خلاف البؤر الداخلية للنزاع التي حتّى وإن كانت الهشاشة الدولية عاملاً مساعداً يعزّز فرص تشكيلها فإنّها لا تعدّ شرطاً تكوينياً لوجودها، بدليل وجود حالات لبؤر داخلية للنزاع داخل دول قويّة ومتمكّنة وظيفياً، كما هي الحال في دولة إيرلندا الشمالية. ومعروف أنّ نزاعاً طائفيًا بين الكاثوليك والبروتستانت انفجر في هذه الأخيرة سنة 1960 ودام 30 سنة على الأقل، وحال استعصاء التناقض بين أطراف النزاع دون إيجاد تسويات نهائية له تقضي على الخلاف من جذوره سبع مرّات متتالية⁽¹⁾، فاستحال بذلك من نزاع عنيف ومباشر بين الطرفين إلى بؤرة داخلية للنزاع. وحتى بعد آخر تسوية وقّعت في ماي 2007، والتي نجحت في نزع سلاح معظم الجماعات المتقاتلة، لا تزال إيرلندا الشمالية تشهد أحداثاً عنفٍ محدودة ومتقطّعة يمكن أن تعود بالبلاد في أي لحظة إلى حالة النزاع. كما أنّ العلاقة بين الأطراف يحكمها إلى غاية الآن عداؤها القديم، الحذر الشديد، والتأهب الدائم لعودة محتملة إلى المواجهات المسلّحة، ذلك أنّ بناء السلام لم يُزل التضادّ الفعليّ بين إراداتها وأهدافها (Badie, 2011, p. 395).

هذه هي إذن السمات الذاتية التي تميّز بؤر النزاع الداخلية عن غيرها من المفاهيم المجاورة، وهي في الوقت ذاته خصائصها التي تصنع⁽²⁾ وجودها وتجعل منها نسقاً بنيوياً فرعياً مختلفاً ضمن المنظومة الكلية للدولة، وهنا نصل إلى تبين كيف تعمل هذه البؤر على توليد التهديد. فباعتبار العلاقة بين المنظومتين -الكلية والفرعية- علاقة نسقية بتأثير متبادل، فإنّ إفرازات التفاعلات الحاصلة داخل بؤر النزاع سرعان ما تتجاوز حدودها وتمتدّ لتؤثّر على المنظومة برمتها، وعلى أمن الدولة، وهو ما يمكن التماسه من خلال ثلاث مفاعيل أساسية:

أ. استقطاب النشاطات المهدّدة وغير المشروعة.

ب. إضعاف النواة المركزية المحتكرة للقوة المشروعة.

ج. فسح المجال لانتشار ثقافة الصراع العنيف.

4. المفعول الأول: استقطاب الكيانات والنشاطات المهدّدة وغير المشروعة

يكمن المفعول الأمني الأول والأخطر لبؤر النزاع في استحالتها إلى مراكز جذب للفاعول المهدّدة. ففي سياق يميّزه فراغ سلطوي آيل للتفاقم وينزع نحو الفوضى، وفي ظلّ تراجع مكانة مؤسسات الدولة وتآكل قدراتها، تتحوّل بؤر النزاع إلى مراكز استقطاب للقوى والأنشطة الهدّامة تغيب فيها الشفافية وتصعب معرفة ما يجري داخلها، فهي بهذا تقترب -بنسب متفاوتة ووفق كلّ حالة- إلى نسق حالة الطبيعة كما يتصورها توماس هوبز (T.Hobbes) قبل العقد الاجتماعي؛

بعض النطاقات الجغرافية الداخلية التي تنجم عنها تداعيات أمنية عابرة لحدودها الضيقة. أبرز من وظّف هذا المصطلح الأستاذة ماري كالدور (Mary Kaldor) لوصف سياقات انعدام القانون التي تجد فيها الجماعات الإرهابية ملاذاً، معتبرة أنّ "الصراعات طويلة الأمد في أفغانستان، الشرق الأوسط، أو أجزاء من أفريقيا، تنتج 'ثقوباً سوداء' تسود فيها الفوضى والأيدولوجيات المتطرّفة وانعدام الأمن المتوطن وتتعدّى فيها ثقافة العنف." (Korteweg & Ehrhardt, 2005, p. 28) وعلى نحو مشابه، استخدمت الأستاذة تامارا ماكارينكو (Tamara Makarenko) تعبير "متلازمة الثقب الأسود" (Black Hole Syndrome) (Makarenko, 2004, p. 138) لوصف الشغور الذي ينشأ عن عجز الحكومة عن بسط وممارسة سيطرتها على جزء من إقليمها فيكون هذا الشغور سبباً في استقطاب المنظّمات الإرهابية التي ما إن تتوطّن تفرض نفسها بديلاً للسلطة السياسية وشرعيتها. أخيراً، وفي دراسة موسومة بـ "الثقوب السوداء الإرهابية: دراسة في الملامح الإرهابية والهشاشة الحكومية"، أعاد كلّ من دايفيد إيرهاردت وريم كورتويغ توصيف مصطلح الثقوب السوداء، مع الإشارة إلى دورها في استقطاب التنظيمات الإرهابية وتحفيز نشاطها، معتبرين أنّ "التقاء عنصر الغياب المطلق أو النسبيّ لسيادة القانون في منطقة جغرافية معيّنة مع بعض مزاياها النسبية؛ كتكوينها العرقي غير المتجانس ومواردها الطبيعية واقتصاد الظلّ الذي يسودها، يحوّلها إلى منطقة جذب للتنظيمات الإرهابية" (Korteweg & Ehrhardt, 2005, pp. 26-27)، وبالتالي إلى "ثقب أسود" باعث للتهديد.

وواضح بأنّ هذه المفاهيم كلها تتقاطع في جلّ سماتها مع مفهوم البؤر الداخلية للنزاع، لاسيما سمات الضعف الدولي الذي يسودها وفقدان الأمن والانحصار الجغرافي. ومن البين أيضاً أنّ اتفاقاً ضمنياً حاصل بين واضعيها حول كونها وضعيات تستمدّ نشأتها من الهشاشة الدولية وضعف الحوكمة وتلاشي سلطان القانون، فهي بهذا حاصل تضافر هذه العوامل والتقاءها في بيئات داخلية.

هذه هي إذن نقطة البداية التي تشترك فيها التعريفات السابقة ولا يجري الحديث عمّا قبلها ولا وضع الحالات المولّدة لهشاشة الدولة أو فشلها موضع مساءلة، وهذا مكن الاختلاف بين المفاهيم المستعرضة أعلاه ومفهوم البؤر الداخلية للنزاع موضوع دراستنا. فإن كانت "الفضاءات الفاشلة" و"الفضاءات البنية" و"الثقوب السوداء" نتاجاً للضعف الدولي، فإنّ الأخير في حدّ ذاته هو حاصل سلسلة من العوامل والحوادث التي تسبقه، وكثيراً ما يكون عاقبة من عواقب بؤر النزاع الداخلية التي قد تكون عاملاً أساسياً مسبباً له، ذلك أنّ ما تفرزه بؤر النزاع من ضغوط بنيوية متعدّية قادرة على إصابة مركز قوة الدولة ومنظومتها الكلية كثيراً ما يجعلها أسبق في الظهور مقارنةً بالفشل الدولي، بل قد تكون هي الباعث الأصليّ للإفرازات الأمنية السلبية التي قد يعتبر الضعف الدولي سبباً في انبعاثها.

(1) جويلية 1997، أفريل 1998، أوت 1998، ديسمبر 1999، جويلية 2005، سبتمبر 2005، عن: (Melaugh, 2006)

حيث لا وجود لقطب للقوة يحتكر سلطة القسر.

ضمن هذا السياق، تشرع الكيانات دون الدولية المهذدة في بناء شرعيتها بطريقته متضاربة -وربما "متعارضة تماما" - مع القانون السائد داخل إقليم الدولة مستغلة الوضع الداخلي لبؤرة النزاع، إذ ثبت أن السياقات الفوضوية المرافقة للتوترات ذات الطبيعة الطبقيّة أو العرقيّة أو الدينيّة التي تميّز البؤر الداخلية للنزاع تعدّ الوسط الأنسب لنشاط الكيانات المهذدة والتربة الخصبة لنموها؛ وعلى رأسها المنظّمات ذات الطابع العسكري والخلایا السريّة والمليشيات. بيد أن التنظيمات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظّمة التي تعتمد في بقائها وتوسّعها على حزمة من النشاطات غير المشروعة تبقى أخطر إفرات البؤر الداخلية للنزاع المهذدة للأمن في عصرنا.

وتنشأ جاذبية السياقات الداخلية لبؤر النزاع للكيانات المهذدة والباعثة للتهديد من اعتبارات ثلاثة رئيسية:

أ. اتخاذ بؤر النزاع كملاذات للتوطن والاختباء وإنشاء معسكرات لتدريب المقاتلين على تقنيات حرب الشوارع واستخدام الأسلحة. وفي حالات أخرى، تستخدم الكيانات الإرهابية بؤر النزاع كقواعد إقليمية لتحضير الهجمات، وبالموازاة، فإنها تستغل وجود الأسلحة الصغيرة الموروثة عن حقبة النزاع لتعزيز ديناميكية تسلّحها، كما لا تتوانى عن استغلال الكتلة المحبطة من قدامى المحاربين لتعزيز صفوفها وتجنيد مقاتلين جدد. وقد ثبت في بعض الحالات أن الجماعات الإرهابية يمكن أن تنبثق عن أطراف في نزاعات داخلية ذات توجّهات انفضالية، فتكون هي الفصل المتطرف العنيف لهذه الحركات أو ما يسمّى بالجماعات المنشقة.

ب. حرّية ممارسة وتطوير نشاطاتها غير المشروعة ذات الطابع الاقتصادي، كتجارة المخدرات والأسلحة وقطع الطرق مقابل فرض الإتاوات على عابريها والاختطاف ثم تحرير الرهائن لقاء فديات. كما أن الانكماش الاقتصادي الناتج عن فقدان الإيرادات بسبب تعطيل الاستثمار في مناطق النزاع ووقف التجارة معها يؤدّي دورا مساعدا على استئراء التجارة غير القانونية بكل أشكالها. إن هذه النشاطات التي لا يمكن أن تمارس إلا في بيئات تفتل من الرقابة ويتعذر ضبط ما يجري داخلها، تماما مثل البيئات الداخلية لبؤر النزاع، تسمح للكيانات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظّمة بتمويل نفسها عبر إنشاء شبكات موازية لتداول الأموال تفتل من سيطرة أو مراقبة الدولة.

د. بناء شرعيتها المناقضة والمعادية لشرعية الدولة. ففي ظل الغياب شبه الكلي لسلطة الدولة وعجزها عن الاضطلاع بمسؤولياتها وعن تقديم الخدمات الإيجابية -مثلا يسميها روبرت روتبيرغ- (Rotberg, 2004, p. 1). للمواطنين داخل بؤر النزاع، تشرع الكيانات المهذدة في بناء شرعيتها كسلطة جديدة مانحة للخدمات وقادرة على توفير ما لا يمكن للحكومة توفيره.

وتبرز بؤرة النزاع في شمال مالي كمثال جيد عن مفعول بؤر النزاع في بعث التهديد عبر استقطاب الكيانات والنشاطات المهذدة وغير المشروعة. فمنذ بدايات الألفية، وصل تنظيم القاعدة الإرهابي إلى دول الحزام الساحلي ثم منه إلى شمال مالي الذي اتخذه معقلا له لتنفيذ مشروعه في السيطرة على الصحراء الذي وصل إلى حدّ محاولة إنشاء دولة مستقلة في شمال مالي في نيسان/أبريل 2012 بعد تحالفه مع "الحركة الوطنية لتحرير أزواد". ومع شروعه في التجذّر في المنطقة، بدأ التنظيم في نسج علاقات بنوية ووظيفيّة مع تنظيمات الجريمة المنظّمة لتمويل نفسه عبر توليف من النشاطات ذات الطابع الاقتصادي؛ على رأسها التهريب والاختطاف وتجارة الأسلحة والمخدرات والبشر، مستغلا الخصوصية الجغرافية لشمال مالي الذي يعدّ من أفضل طرق التهريب نحو أوروبا في العالم عبر شمال إفريقيا والذي تحوّل بتحالف التنظيمات الإرهابية مع تنظيمات الجريمة المنظّمة من ممر إلى مركز توطّن للجريمة المنظّمة. كما أن ما حقّقه التنظيمات الارهابية من شرعية وسط السكّان المحليين للمناطق الصحراوية لم يكن لشيء سوى أنها ساعدتهم على التموّن بمنتجات وسلع عجزت الحكومة المركزية عن توفيرها وللتخلص نسبيا من العزلة التي فرضت عليهم. إلى هذا، فإن الغياب الكلي للحكومة في بؤر النزاع في شمال مالي دفع سكّان القبائل الصحراوية العارفين بالتفاصيل التضاريسية للمنطقة إلى تشجيع شبكات التهريب والتنظيمات الإرهابية على المرور بقرامهم لتحصيل إتاوات المرور والتموّن بالمواد الأولية، فيما تحوّل عدد من المحاربين القدامى في الأقاليم الصحراوية إلى سائقين لدى المهرّبين يساعدونهم في تضليل الدوريات العسكرية لجيوش دول المنطقة. حتى الفديات المحصّلة من تحرير الرهائن فإن تنظيم القاعدة ومختلف التنظيمات الإرهابية المتوطنة في بؤر النزاع لا توظّفها من أجل مكافأة ودفع أجور القيادات المتواطئة معها فحسب، بل تستغلّها أيضا لتعويض إفلاس الدول في بؤر النزاع لدعم شرعيتها عبر توزيعها على الأهالي في الصحراء لضمان تضامنهم معها.

5. المفعول الثاني: استقطاب الكيانات والنشاطات المهذدة وغير المشروعة

بالنظر إلى خصائصها، تؤدّي بؤر النزاع إلى بعث نوع ثان من التهديدات يفضي إلى إضعاف النواة المركزية المحتكرة للعنف المشروع، ويقصد بهذا فقدان الحكومة المركزية للسيطرة الفعّالة على جميع أنحاء أراضي بؤرة النزاع نتيجة ضعف أداء أنظمتها العسكرية والشّرطية والقضائية. كما تفضي بؤر النزاع إلى سلسلة متصلة من انخفاض الفعّالية الحكومية ليس فقط في الدول التي تكون فيها السلطة المركزية غائبة كليّا ولكن أيضا في الدول التي لديها شبه سلطة مركزية. وينجم ضعف النواة المركزية المحتكرة للقوة عن حركيتين أساسيتين: الأولى هي إيجاد قابلية أكبر للفوضى والثانية هي بعث المعضلة الأمنية داخليا.

1.5. قابلية أكبر للفوضى

الارتباك الأمني للدولة وثبت لديهم أن العنف يحقق المطالب بغض النظر عن شرعيتها. إن هذا الإدراك يولد الخوف وبسببه تتوسع دائرة الفوضى تدريجياً وتنتقل من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي داخل بؤرة النزاع، أخذاً شكل الممارسات العنيفة للمشاركة السياسية (برو، 1998، صفحة 336). ضمن هذا السياق، يغدو العنف وسيلة لرفض الإذعان أو للاحتجاج ضد الطرد أو التهميش، أو أكثر من ذلك، أداة لإظهار القوة للطرف الخصم ولفرض النفس عليه في ظل تراجع دور الدولة أو بسبب مواجهةٍ معها. ويتمظهر العنف والتهديد به في عدة ممارسات تشترك جميعها في كونها مفرزة للفوضى ومضعفة للسلطة المركزية؛ من المظاهرات التي قد تفضي إلى شغب يهدد النظام العام إلى الممارسات المنطوية على عنفٍ سياسي: العصيان المسلح ضد الدولة، التمردات التي تستخدم فيها أسلحة، تفجيرات تستهدف أشخاصاً أو أشياء ذات قيمة، احتلال الأبنية (مصانع، مقرات رسمية، أبنية الوزارات)، حجز الأشخاص، عزل أحياء سكنية، وهي حالات يبقى القهر الجسدي فيها بديهاً وإن لم تستخدم فيها الأسلحة. وهناك أخيراً فئة يوظف فيها الإكراه المادي الذي يركز أحياناً على المقاطعة الاقتصادية، ورفض توريد المواد الحيوية (كالكهرباء، والماء، والهاتف...) أو قطعها وكذلك فرض عراقيل أمام الانتقال الحر للعربات والأشخاص.

إن تنامي قوة الأطراف المتنازعة يعني بالضرورة تراجع مكانة النواة المركزية المحتكرة لها؛ أي الدولة، وضمن هذه الدينامية يصبح هؤلاء الأطراف مستقلين عن الدولة وينافسونها في حيازة ما هو في الأصل حكراً عليها. بمرور الوقت، ينجر عن هذا كسر احتكار القوة المادية وحيازتها من أطراف أخرى من غير الدولة: جماعات أو أفراد، يستخدمونها لحسم الخلافات بينهم متكرين بذلك لسلطة النواة المركزية في الدولة. ويلتقي هذا المعطى مع اعتماد العنف كوسيلة لفرض الإرادة والحل الذاتي للمشكلات ورفض الخضوع للقانون والحلول محل الدولة في أداء وظائفها النظامية داخل بؤرة النزاع، من هنا تُبعث سيروية التعبير العنيف عن تعارض الإدارات والمصالح ورؤى الحل التي يمكن أن تصل حد اشتعال النزاع ثانية، ولأن تنامي قوة الأطراف المتنازعة داخل بؤرة النزاع ينهك الدولة بنيوياً ووظيفياً ويضعف سلطتها في حسم الخلافات والخصومات سياسياً وقانونياً فإن القابلية للفوضى تتعاظم ويصبح انبعاث التهديدات الأمنية أكثر رجحاناً.

2.5. بعث العضلة الأمنية داخلياً

إن الفوضى الكلية أو النسبية التي تفضي إلى إضعاف نواة احتكار القوة، أو إلى انهيارها كلياً، لها المفعول نفسه الذي تؤدي إليه الفوضى في العلاقات بين الدول، ف"بمجرد انهيار السلطة المركزية، يتم تكرار صورة مصغرة للنظام الدولي داخل الدولة" (David, 1997, p. 557) مثلاً يؤكد الأستاذ ستيفن دايفيد فتكون النتيجة بؤرة نزاع بأقطاب متعددة للقوة، وهذه هي نفسها الفرضية التي بنى عليها الأستاذ باري

كما سبق أن شرحنا، حين تتحول المناطق التي سبق وأن شهدت نزاعاً من وضع النزاع المشتعل إلى النزاع الكامن فإن الأعداء القدامى لا يرثون من صراعهم القديم الخوف والريبة المتبادلين فقط بل يرثون أيضاً حالة من الاستعداد للتمرد على السلطة العامة للدولة وعلى القوانين وبعض الأعراف الاجتماعية الداعمة لها. وقد تتعاظم هذه الحالة إذا لم تجد الدولة الطريقة الناجعة لإعادة بسط سيطرتها على بؤرة النزاع الداخلية.

قد تضعف حالة استعداد التمرد الأفراد بتعاقب الأجيال إلا أنها لا تزول كلياً طالما بقي الماضي النزاعي جزءاً من المسارات التاريخية لبناء هوية أفراد تلك المناطق. وعليه، غالباً ما تكون البؤر الداخلية للنزاع مناطق مرشحة للتمرد، وبحكم تاريخها النزاعي وخصوصياتها الأمنية، فإن الدولة تنظر إليها كمناطق ذات حساسية لا تتعامل مع بؤر التمرد فيها بالصرامة الأمنية نفسها المطبقة مع باقي أجزاء إقليمها تجنباً لكل ما يمكنه إحياء العداوات أو إشعال النزاع من جديد، فلا يُنتظر إذن أن تؤدي الدولة دور الحماية والاضطلاع بواجباتها الأمنية باقتدار داخل البؤر الداخلية للنزاع، وبالنتيجة، تتضاعف احتمالية العنف والإجرام بين الأفراد ويتعاظم احتمال الفوضى.

سيكون هذا الارتباك الأمني في التعامل مع بؤرة النزاع سبباً في انبثاق حزمتين من السلوكات يكون لهما أثر في إضعاف نواة القوة وتحفيز الفوضى. ضمن الحزمة الأولى من السلوكات تندرج عملية بناء القوة كأداة للولوج إلى الوجود السياسي بالنسبة للأطراف المتنازعة وفرض النفس كطرف مقابل للخصوم أو على الحكام، وفي سبيل ذلك، تنخرط الأطراف المتنازعة في حركية لبناء قوتها الذاتية ومكانتها تروم التفوق على الغرماء بما فيهم الدولة. لتجسيد هذا المطمح، يعتمد المتنازعون -كل من جهته- إلى تحصيل وسائل القوة المادية علنياً أو سرياً كما يلجؤون إلى اختراق جهاز الدولة من داخله عبر البحث عن يمكنهم تسخيرهم لخدمة أهدافهم من موظفين أو مسؤولين متواطئين، كما قد يوصلهم سعيهم إلى تقوية مكانتهم إلى حد استدعاء الأجنبي والاستقواء به أحياناً كثيرة، لذا غالباً ما تكون بؤر النزاع بطونا للاختراق الأجنبي للدول ومداخل له تصيب قوة النواة المركزية للدولة في مقتل. ومهما يكن سبب العنف ومظهره، فإن زيادة احتماليته تجعله مبعثاً للفوضى الداخلية، إذ نلاحظ وجود تفاعل بين العنف الذي يتصاعد في بؤرة النزاع والفوضى التي تنتج عنه. لقد تجسد هذا العنف في أوروبا مثلاً في معركة الجيش السري الإيرلندي أو الباسكي...

في الحزمة الثانية من السلوكات، نجد مظاهر التمرد التي يستخدم فيها التهديد بالقهر الجسدي أو العنف الفيزيولوجي في مظاهره الأكثر تطرفاً إذا لاحظ الأفراد والجماعات

والأشخاص الذين شاركوا معهم مغامرات وأسرار المراهقة..
فجأة تحولوا إلى قتلة". (Maass, 1997, p. 6).

إن مثل هذه الشهادات تبرهن على أن البيئة الداخلية لبؤرة النزاع هي بيئة لعنف بنيوي يطغى عليها العداء بين أطراف النزاع وعدم يقينهم في النوايا السلمية لبعضهم البعض، وبمجرد أن تنهار أو تتضعض السلطة المركزية في الرقعة الجغرافية لبؤرة يستحيل العنف الكامن إلى تهديدات صلبة مدمرة تقوّض أمن الدولة ويمكن أن تؤدي إلى فشلها.

3.5. إضفاف الوظيفة التنموية للدولة

سرعان ما يستحيل عجز الحكومة عن رفع التحديات الأمنية الناشئة عن الوضع داخل بؤرة النزاع إلى عجزها عن رفع التحديات التنموية على الأصعدة الأخرى؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مفرزا حالات من الاضطراب والاستقرار والفوضى الداخلية وانتهاكات لحقوق الانسان تتراكم تدريجيا لتنتج ردادات فعل عنيفة ضد السلطة المركزية تمتد ارتداداتها للتأثير على قوة النواة المركزية وعلى وظائف الحكومة في نطاقات جغرافية أخرى لا تنتمي إلى بؤرة النزاع. ويمكن أن تتسبب إفرازات الصراع الكامن في هشاشة الدولة مباشرة من خلال الضغط على الموارد، أو بشكل غير مباشر، عن طريق تأجيج التوترات التي يتم حلها من قبل جماعات المعارضة العنيفة أو من خلال جعل الأسلحة متاحة بسهولة.

6. المفعول الثالث: فسح المجال لانتشار ثقافة الصراع العنيف

سبق وأن قلنا بأن بؤرة النزاع تستقطب الكيانات المهددة وتتحول مع الوقت إلى حاضنات لها. في هذا الخضم، ولكي تضمن هذه الكيانات استقطابا أكبر للعنصر البشري ورواجا أكبر لنشاطاتها فإنها تستغل ضعف السلطة وتراجعها للترويج لنموذجها الفكري وأيديولوجيتها. وعادة ما تنزع الأخيرة إلى شرعنة الاعتداء على الآخر المختلف بالاستناد إلى مرجعيات فلسفية أو ثقافية أو دينية. ففي بيئة بؤرة النزاع الداخلية، تفلت الكيانات المهددة؛ لاسيما الإرهابية، من الرقابة، كما تمنحها الفوضى فرصة لا تعوّض لنشر ثقافة الصراع العنيف والأيديولوجيات الإرهابية في أوساط السكان المخضعين لسيطرتها.

ضمن هذا التصور، تقدّر الأستاذة ماري كالدور أن أخطر ما ينجم عن بيئات الصراع هو "تغذيتها لثقافة العنف والكرهية" مؤكدة أن "أهم عنصر في أي استراتيجية لا يكمن في التعامل مع الإرهاب في حد ذاته بل يكمن في مواجهة 'البؤر السوداء' الباعثة لثقافة الصراع العنيف" (Kaldor, 2003). وتبرز في هذا السياق التهديدات الأمنية التي مصدرها جرائم الكراهية التي ذكرها يوهان غالتونغ؛ وهي جرائم تنتج عن استهداف الأفراد بناء على توجهاتهم الفكرية أو العقائدية أو انتماءاتهم السياسية عبر مسارات تقضي إلى شرعنة العنف الرمزي والفيزيولوجي الممارس ضدهم وفق قوالب فكرية وفلسفية خاصة تنتجها الكيانات المهددة أو تستغلها. وللوصول إلى

باوزن (Barry Posen) نظريته للمعضلة الأمنية الإثنية (Posen, 1993). إن انهيار سلطة الدولة حين يكون مرادفا للفوضى الداخلية، أو يتم إدراكه هكذا، يدفع الأفراد إلى تحويل التزاماتهم بطاعة السلطة من الدولة إلى مجموعات أو منظمات أصغر فتكون المحصلة نشوء أقطاب متعددة للولاء (Kasfir, 2004, p. 57). في ظل وضع كهذا، وبرؤية الأفراد للدولة عاجزة عن حمايتهم وبأنهم لا يستطيعون اللجوء إلى سلطة محايدة للمساعدة سيصبح من الطبيعي رؤية أشخاص أو جماعات تتسلح داخل بؤرة النزاع عملا بمبدأ المساعدة الذاتية (Self-help) بذريعة حقهم في توفير حماية لأنفسهم عجزت الدولة عن توفيرها لهم. وفي ظل هذه الملابسات نكون أمام ظروف مهياة لانبعاث معضلة أمنية داخلية قد تكون من طبيعة إثنية.

تنشأ الأخيرة عندما تسعى المجموعات والأفراد نحو أمنهم ذاتيا نظرا إلى ضعف أو انهيار الحماية التي كانت توفرها لهم نواة احتكار القوة وارتباكها الملحوظ في فرض النظام بواسطة مؤسساتها الأمنية والقضائية. تحيي هذه الوضعية شعور الخوف الموروث عن النزاع القديم وتفاقم احتمال اللجوء إلى العنف والذي قد يستحيل إلى تقاتل شامل أو محدود داخل بؤرة النزاع لا سيما إن كان منشأ النزاع بين الأعداء القدامى عرقيا أو دينيا مثلما حدث عندما تفككت الفيدرالية اليوغوسلافية.

وتعتبر "دوامة الخوف" السبب الرئيس المحرك لهذه الديناميكية التي قوامها الارتياب والشك المتبادل بين الأعداء القدامى؛ هذان الأخيران يعدان من السمات الأساسية للبؤرة الداخلية للنزاع التي لها مفعول عميق في بعث المعضلة الأمنية الداخلية. وليست المعضلة الأمنية الإثنية حتمية في بؤرة النزاع لكن احتمالية انبعاثها في ظل سياقات كتلك التي تسود بؤرة النزاع تتضاعف. إننا نبني هذا الاستنتاج اعتمادا على نظرية باوزن المذكورة سابقا والتي تعتبر أن ضعف الدولة يؤدي إلى بعث المعتقدات أو الصراعات الثقافية ذات الجذور التاريخية للمجتمع والذي في إطاره تغدو "الكرهية القديمة" أسس تفسيرات الوحشية التي قد تعم (Posen, 1993, p. 27).

وقد كشفت عدة نزاعات اندلعت على إثر سقوط غطاء حماية الدولة في بؤرة معروفة بطبيعتها النزاعية الكامنة أن الصراعات التي قد تنفجر في بؤرة مشابهة تؤدي إلى انبعاث تهديدات وحشية وضارية. وأوردت شهادات لأشخاص أن مفاجأتهم بالعنف جاءت من أولئك الذين عاشوا وعملوا معهم من قبل؛ أي حين كان النزاع في حالة الاستقرار والكمون. قال أحد القادة الليبيريين متحدثا عن المقاتلين: "إنهم أطفالنا.. إنهم أسوأ الناس في العالم" (Ellis, 1999, p. 123)، وأخبرت امرأة صومالية سنة 1991 عن صدمتها: "كنت أعرف هذا المسلح، سرق العشب الذي كنت أقطعه لصنع الحساء. لقد نشأت معه وعرفت من هو. هذا ما يؤلني." (Peterson, 2000, p. 29) و"لقد قُتل مسلمو البوسنة على يد الصرب الذين كانوا أصدقاءهم، والأشخاص الذين ساعدوا في حصاد حقولهم [...]"

عند نقطة النسق البنيوي المنبثق عن الوضعيات النزاعية الكامنة والمستديمة التي تنشأ عن خمود نزاع كان مشتغلا سابقا دون أن يحل حلاً جذرياً، وضعيات تفرض وضعيات يغيب عنها الأمن؛ كشعور بغياب الخوف، وتشبه نسبياً حالة "السلم السليبي" التي ذكرها غالتونغ. ويجب أن نؤكد على أن كل مفعول من المفاعيل الأمنية السلبية المذكورة هو في حد ذاته توليفة من التهديدات الفرعية التي تتلاقى لتكوّن المشهد الأمني في بؤرة النزاع، كما ليس بالضرورة أن تفرض كل البؤر الداخلية للنزاع التهديدات نفسها ولا كل ما أشير إليه من مفاعيل. ولقد حاولنا إعطاء صورة شاملة قدر المستطاع عن أخطر المفاعيل الممكنة دون أن يعني ذلك أن هذه هي كل المفاعيل ولا أنها يجب أن تحصل جميعها.

وتنطوي المعادلة السابقة على إجابة عن السؤال المحوري لهذه الدراسة، ذلك أن حالات اللاأمن التي تنشأ داخل بؤر التوتر - بمستويات متفاوتة - هي حاصل أساق تتسم بالعدوانية الكامنة، تراجع سلطة الدولة، غياب نسبي أو كلي للقانون، تقوُّص الردع، انهيار الرقابة، مع توفر فرص مواتية بالنسبة للفواعل المهددة لتحصيل القوة وبناء رأسمالها الفكري والرمزي، وإن التقاء جميع هذه شروط ينشئ سياقاً تتعاظم فيه احتمالية الفوضى ويصبح التهديد وإلحاق الضرر بالمرجعات الأمنية المختلفة مرجحاً أكثر. إن مثل هذه الظروف تنشئ سياقاً داخلياً في بؤرة النزاع يغيب عنه الأمن وغالباً ما يتميز بضعف السلطة المركزية، وبمجرد أن تنهار أو تتضعف الأخيرة في الرقعة الجغرافية لبؤرة يستحيل العنف الكامن إلى تهديدات صلبة مدمرة تقوُّص أمن الدولة ويمكن أن تؤدي إلى فشلها. ضمن هذا التصور، نؤكد على أن ضعف الدول كثيراً ما يكون عاقبة من عواقب بؤر النزاع الداخلية، ذلك أن ما تفرزه الأخيرة من ضغوط بنيوية متعدية قادرة على إصابة مركز قوة الدولة كثيراً ما يجعلها سابقة في المسار الخطي لبداية ضعف الدول، بل قد تكون بؤر النزاع هي الباعث الأصلي للإفرازات الأمنية السلبية التي قد يعتبر الضعف الدولي سبباً في انبعاثها.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

- المصادر والمراجع

1. جيمس دورتي، و روبرت بالاستغراف. (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (وليد عبد الحي، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
2. فيليب برو. (1998). علم الاجتماع السياسي. (محمد عرب صاصيلا، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
3. Badie, B. (2011). Encyclopedia of Political Sciences. London: Sage.
4. David, S. (1997). Internal War: Causes and Cures. World Politics.
5. Galtung, J. (1996). Violence, Peace and Peace Research. Journal of Peace Research.
6. Kaldor, M. (2003, 11 24). Terrorism as Regressive Globalization. Récupéré sur opendemocracy.net: <https://www.opendemocracy.net/en/>

قولبة عقول الأفراد، تعتمد الكيانات المهددة على مسارات تنزع للتأثير على عقول الناس، وبالتالي التحكم في سلوكياتهم، عبر ميكانيزمات التلاعب الواعي والذكي بإدراكات وتصورات الجماهير وتغيير مواقفهم من العنف في حق الآخر المختلف. كما تستغل هذه الجماعات حالات عدم الأمان التي يشعر بها الأفراد في بؤرة النزاع، فضلاً عن خيبة الأمل من السلطة الحامية كمدخل لإقناع الأفراد بثقافة العنف.

وتؤكد التجارب أن نشر ثقافة العنف يعد محورياً أولاً لعمل التعبئة السياسية للجماعات المتطرفة القومية والدينية. ففي يوغوسلافيا، ارتكزت أعمال القتل والتهجير أثناء النزاع في بداية التسعينيات على أيديولوجيات تبرر العنف ضد الآخر المختلف عرقياً وتحفز المشاعر المتطرفة ضده، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تتحدث بعض الجماعات المسيحية اليمينية عن "حرب أهلية" في أمريكا منها تنظيم "الحرب العنصرية المقدسة" (Racial Holy War RAHOWA) وهي جماعة سبق وأن قامت بعمليات قتل عنصري في إلينوي وإنديانا عام 1999. وفي إقليم الساحل الإفريقي، تلج الجماعات الإسلامية المتطرفة على فكرة الجهاد المقدس لتبرير أفعالها، ففي سياق بناء شرعيتها وشرعية ممارساتها في شمال مالي، اعتمدت هذه الجماعات على خطابات ذات طبيعة دينية أصلاً محرّف من الإسلام بهدف جذب فئات واسعة من الأهالي القاطنين في مناطق بؤر النزاع.

بمعنى آخر، يمكن القول بأن ثقافة العنف هي منتج لفعال الكيانات المهددة تستغل البيئة الداخلية لبؤرة النزاع كي تشرع في بناء رأسمالها الرمزي، إذ لا يمكن ضمان التحكم في سلوكيات الناس وتصرفاتهم والتأثير عليها في بؤر النزاع، فضلاً عن شرعية نشاطات الفواعل المستفيدة من تضعف سلطة الدولة في بؤرة النزاع، إلا عن طريق كسر قاعدة الامتثال للقانون وفكرة استهجان العنف وتعويضهما بقواعد عرفية جديدة مستمدة من أيديولوجياتها التي تبرر الإرهاب والإجرام. ويجدر التنويه إلى أن الدينامية السابقة لا تعتبر الدينامية الوحيدة التي تنبثق عنها ثقافة العنف، ذلك أن النسق البنيوي لبؤرة النزاع وسماته المواتية للجوء إلى العنف، ناهيك عن طول أمد النزاع الكامن ورؤية الأفراد أن السبيل إلى الأمن وتحقيق المطالب السياسية - وحتى الاقتصادية - يأتي عن طريق العنف أو بالتحالف مع الكيانات المهددة، هو عامل مساعد على تحول هذه الأفكار إلى ثقافة عنف بمرور الوقت.

5. خاتمة

إن الحديث عن البؤر الداخلية للنزاع هو حديث عن نسق بنيوي داخلي يوفر بيئة مواتية مولدة للتهديد واحتضان الفواعل الباعثة له ضمن نطاقات جغرافية محدّدة، فسواء تعلّق الأمر باستقطاب الكيانات والنشاطات المهددة، أو بإضعاف النواة المركزية المحتركة للقوة المشروعة، أو بفسح المجال لانتشار ثقافة الصراع العنيف فإن مناشئ كل هذه التهديدات تلتقي

article_1501jsp/

7. Kasfir, N. (2004). Domestic Anarchy, Security Dilemma, and Violent Predation. Dans R. Rotberg, When States Fail. Causes and Consequences (pp. 5376-). Princeton: Princeton University Press.
8. Korteweg, R., & Ehrhardt, D. (2005). Terrorist Black Holes. A Study into Terrorist Sanctuaries and Governmental Weakness. The Hague: Clingendael Center for Strategic Studies.
9. Kurian, G. (2011). The Encyclopaedia of Political Science. Washington: Co Press.
10. Maass, P. (1997). Love Thy Neighbor. A Story of War. New York: Vintage books.
11. Makarenko, T. (2004). The Crime-Terror Continuum: Tracing the Interplay between Transnational Organised Crime and Terrorism . Global Crime.
12. Melaugh, M. (2006, 02 03). The Northern Ireland Conflict. Récupéré sur cain.ulster.ac.uk: <https://bit.ly/3caXpNo>
13. Napoleoni, L. (2004). Terror Inc: Tracing the Money behind Global Terrorism. London: Penguin.
14. O'Donnell, G. (1993). On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances and some Postcommunist Countries . World Development, .
15. Posen, B. (1993). The Security Dilemma and Ethnic Conflict. Survival.
16. Rotberg, R. (2004). The Failure and Collapse of Nation-States. Breakdown, prevention, and repair. Dans R. Rotberg, When States Fail. Causes and Consequences (pp. 149-). Princeton: Princeton University Press.
17. Scott Peterson. (2000). Me Against my Brother. At War in Somalia Sudan and Rwanda. London: Routledge.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف حسام حمزة (2022)، البؤر الداخلية للنزاع كبواعث للتهديد، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 301-309